رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤

مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الانسحاب البريطاني

The future of the European Union in light of the British withdrawal

الباحثة: أمنة وليد علوان

Researcher: Amna Walid Alwan

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

قدمت بريطانيا في الأربعين سنة الماضية منذ تشكيل الا تحاد الأوروبي مساهمات كبيرة للاتحاد الأوروبي حسب وجهة نظر ألكساندر غراف لامبسدورف، نائب رئيس البرلمان الأوروبي لكنها لم تنفك في المقابل عن رفض مشاريع قوانين اقترحتها المفوضية الأوروبية، لذلك فإن مغادرتها التكتل الأوروبي سيسهل على أوروبا عملية المصادقة على بعض من قراراتها، كما يرى أحد الموظفين العاملين في الاتحاد الأوروبي. كما لن تضطر دول أوروبية أخرى إلى الاختباء وراء المملكة المتحدة في مجلس الاتحاد الأوروبي .

الكلمات المفتاحية: "الاتحاد الاوربي"، " بريطانيا"، "المستقبل"

Abstract

In the past forty years since the formation of the European Union, Britain has made significant contributions to the European Union, according to Alexander Graf Lambsdorff, Vice President of the European Parliament, but in return, it has not stopped rejecting draft laws proposed by the European Commission. Therefore, its departure from the European bloc will facilitate the process of ratifying Europe. Some of its decisions, as seen by an employee working in the European Union. Other European countries will also not have to hide behind the United Kingdom in the Council of the European Union.

Keywords: "European Union", "Britain", "The Future"

المقدمة:

قدمت بريطانيا في الأربعين سنة الماضية منذ تشكيل الا تحاد الأوروبي مساهمات كبيرة للاتحاد الأوروبي حسب وجهة نظر ألكساندر غراف لامبسدورف، نائب رئيس البرلمان الأوروبي لكنها لم تنفك في المقابل عن رفض مشاريع قوانين اقترحتها المفوضية الأوروبية، لذلك فإن مغادرتها التكتل الأوروبي سيسهل على أوروبا عملية المصادقة على بعض من قراراتها، كما يرى أحد الموظفين العاملين في الاتحاد الأوروبي. كما لن تضطر دول أوروبية أخرى إلى الاختباء وراء المملكة المتحدة في مجلس الاتحاد الأوروبي . والآن يجب عليهم أن يعربوا عن أنفسهم ويتخذوا قرارات من تلقاء أنفسهم، ويعتبر الخبير في الشؤون الأوروبية يانيس إيمانويلدس يشكك بأن خروج بريطانيا سيسهل عملية المصادقة على القرارت .هنالك عددة سيناريوهات يمكن لبريطانيا والاتحاد الاروبي ان ترسم لشغل العلاقات بعد البريكست ، من المحتمل ان تختار بريطانيا من بين هده السيناريوهات المحتملة اي نموذج العلاقات بين النرويج والمنطقة الاقتصادية الاوربية حيث يتوجب على بريطانيا ان تدفع رسوماًمقابل الوصول الى السوق الموحدة ، وتلتزم بالموافقة على جميع الانظمة المعمول بها داخل الاتحاد الاوربي ، ولكنها لا تستطيع المشاركة في صنع القرارات ، او يمكنها ان تختار النموذج السويسري للاتفاقيات التجارية الثنائية او النموذج الكندي للاتفاقيات الثائية ، اما ادا اختارت نموذج منظة التجارة العالمية فستحاول بريطانيا أن تبني علاقة إستثنائية منظمة او علاقة تجارية يتم التفاوض بشائنها بشكل إستثنائي مع السوق الاوربية فعندما خرجت برطنيا من الاتحاد الاوربي فضلاً عن بقية محطيها الاقليمي والدولي . [١]

أولاً : سيناريو تماسك الاتحاد الاوربي

لقد عرف "الاتحاد الأوروبي" بعدة أزمات ، كان أولها وأخطرها الأزمة المالية التي عرفها العالم عام ٢٠٠٨ ، عندما تجاوزت نسبة الدين نسبة متوسط الناتج القومي في بعض الدول ، مما أدى إلى ارتفاع عدم القدرة على سداد الديون ، وهو ما عُرف بأزمة الديون السيادية [٢]. لكن في ٢٣ يونيو ٢٠١٦ ، واجه "الاتحاد" التحدي الأول لوجوده ، عندما قررت المملكة المتحدة ، عبر استفتاء ، الخروج من "الاتحاد". تم تحقيق ذلك رسميًا في ٣١ يناير ٢٠٢٠ ، مما أثار تساؤلات رئيسية حول مستقبل الاتحاد[٣] . كما رأينا فإن الاتحاد الأوروبي أصبح في خطر الوحدة المستقبلية بخروج بريطانيا ذلك أنه يحمل في طياته دعوات خرجت من بعض الدول تدعوا إلى إنشاء نظام أوروبي جديد يقود أوروبا بعيدا عن السيطرة الكبرى للدول العظمى التي كانت أصواتها محجوبة بسبب القوة الابريطانية. [٤]

وتشير التحليلات إلى أن رحيل المملكة المتحدة ذات الاقتصاد الليبرالي نسبياً سيقلل من قدرة البلدان الليبرالية الاقتصادية المتبقية على عرقلة التدابير في مجلس الاتحاد الأوروبي[٥] وفقًا لمعاهدة لشبونة (٢٠٠٩) يتم اتخاذ قرارات المجلس عن طريق التصويت بالأغلبية المؤهلة مما يعني أنه يمكن حظر وجهة نظر الأغلبية إذا كان أربعة أعضاء على الأقل من أعضاء المجلس يمثلون ٣٥٪ على الأقل من سكان الاتحاد اختار أن يفعل ذلك.[٦]

ومن هذا المنطلق يكون مستقبل الاتحاد الأوروبي أمام خروج بريطانيا أمرا ليس بالصعب، قال العديد من قادة الاتحاد الأوروبي أنهم لن يبدأوا أي تفاوض قبل أن تستشهد المملكة المتحدة رسميا بالمادة ٥٠. أمر جان كلود يونكر جميع أعضاء مفوضية الاتحاد الأوروبي بعدم الدخول في أي نوع من الاتصالات مع الأحزاب البريطانية بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[٧]. في أكتوبر ٢٠١٦ ذكر أنه كان مضطربًا لأن البريطانيين لم يطوروا شعوراً بالمجتمع الأوروبي خلال ٤٠ عامًا من العضوية ونفى يونكر أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان بمثابة تحذير للاتحاد الأوروبي حيث وضع تصورًا لسياسة دفاعية للاتحاد الأوروبي بدون البريطانيين بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ورفض اقتراحًا مفاده أنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي التفاوض بطريقة تمكن بريطانيا من إجراء استفتاء في ٥ نوفمبر ٢٠١٦ رد يونكر على تقارير بعض الشركات الأوروبية التي تسعى إلى إبرام اتفاقيات مع حكومة المملكة المتحدة وحذر: "أنا أخبرهم [الشركات] أنه لا ينبغي لهم التدخل في النقاش لأنهم سيجدون أنني سوف أحظر.ذكر يونكر في فبراير ٢٠١٧ أن المملكة المتحدة من المتوقع أن تسدد التزاماتها المستحقة لمشاريع الاتحاد الأوروبي والمعاشات التقاعدية كجزء من عملية الانسحاب مما يوحي بأن مثل هذه القوانين ستكون "كبيرة جدا[٨].

وفقا لصحيفة ديلي تلغراف أنفقت إدارة الخروج من الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن ٢٥٠،٠٠٠ جنيه إسترليني بناء على نصيحة قانونية من كبار المحامين الحكوميين خلال شهرين وكانت لديها خطط لتجنيد المزيد من الأشخاص. قال نك كلغ أن الأرقام أظهرت أن الخدمة المدنية غير مستعدة للمفاوضات المعقدة للغاية.[٩]

في أعقاب تصويت المملكة المتحدة لمغادرة الاتحاد الأوروبي تم إنشاء وزارة التجارة الدولية من أجل ضرب وتمديد الاتفاقات التجارية بين المملكة المتحدة والدول غير المنضمة للاتحاد الأوروبي من قبل رئيسة الوزراء

تيريزا ماي بعد فترة وجيزة من تسلمها منصبها في ١٣ يوليو ٢٠١٦ يعمل بها حوالي ٢٠٠ مفاوض تجاري ويشرف عليها وزير الدولة للتجارة الدولية ليام فوكس حاليًا.في ١٧ يناير ٢٠١٧ أعلنت رئيسة الوزراء تيريزا ماي عن سلسلة من ١٢ هدفاً للتفاوض في خطاب ألقته في لانكستر هاوس[١٠].

تتكون هذه من نهاية لولاية محكمة العدل الأوروبية والانسحاب من السوق الموحدة مع «اتفاقية تجارة حرة شاملة» لتحل محل ذلك واتفاق جمركي جديد يستبعد التعريفة الخارجية المشتركة والسياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي ونهاية للحرية التنقل للناس والتعاون في مجال الجريمة والإرهاب والتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والمشاركة مع الإدارات المفوضة والحفاظ على منطقة السفر المشتركة مع أيرلندا والحفاظ على حقوق العمال الحاليين. كما أكدت «أن الحكومة ستضع الصفقة النهائية المتفق عليها بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي للتصويت [المجدي] في مجلسي البرلمان قبل أن تدخل حيز التنفيذ.[١١]· المملكة التي لا تغيب عنها الشمس ، هي بريطانيا ولكن يبدو ان شمس استقرارها السياسي بداء بالزوال حالياً بين رؤساء الوزراء المتعاقدين الذين أقصتهم معدلات الرضا الشعبي بسب سياساتهم او خطائهم .[١] .

فأن بريطانيا قد شهدت حادثة هي الاولى في تاريخم بأن تستقيل رئيسه وزرائها فقط بعد ٤٤ يوماً ليزتراس التي وصفت نفسها باالمقاتلة فضلاً عن ديفيد كاميرون الذي دعا للاستفتاء على الخروج من الاتحاد الاوروبي ، وما ان مر التصويت في صالح البريكست انتقل كاميرون قائلاً ان بريطانيا بحاجة الى قادة جدد ، وستقالات كذلك تريز اماي في ٢٠١٩ بعد فشل مساعيها في تحقيق الخروج من الانحاد الاوروبي ، اما بالنسبة لبوريس جونسون الذي نجح في تنفيذ خطة الخروج من الاتحاد وترك هو الامن منصبة ، وبذلك تكون بريطانيا قد استهلكت ٤ رؤساء الوزراة استقالو جيمعاً منذ عام ٢٠١٦[١٢] . على ما يبدو ان البريكست سيكون له اثار قوية على بريطانيا.

وبحسب تقارير للولايات المتحدة الخاصة باقضية البريكست ، فقد ذكرت ان اربعة رؤساء بربطانين غادرو الوزاره هو نفس عدد رؤساءالحكومه الذين قادو البلاد خلال ٣٧ عام ، مما دفع التقرير ان يشية مقر رئاسة الوزراء الباب الدوار في هذا الشأن تشهد بريطانيا تظاهرات كبيرة لتطالب بالعودة لأحضان اوروبا مجدداً.لقد ضل الاتحاد الاوروبي الكيان الاوروبي الوحيد القادر على الصمود في وجة القوى الاقتصادية الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة والصين ، ومن ثم الأرتقاء الى مستوى لتحديات والرهانات في عصر العولمة الاقتصادية . وتشتمل هذه الرهانات على وجه الخصوص مواجات الهجرة التي تطرق ابواب دول الاتحاد الاوروبي ، والتجارة والتغيرات المناخية التي باتت تهدد استدامة الموارد المائية والمنتجات الزراعية ، اضافة الى الثورة الرقمية والتحديات التجارية والامنية على وجه الخصوص .

بالفعل ان الاتحاد الاوروبي قد تعرض لصدمات كثيرة بسبب الهزات الاقتصادية والجيوسياسية والاستراتيجية منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، لكن يمكن للاتحاد ان يفخر بتحقيق عدة انجازات كبرى، منذ نشاءة الاتحاد بقدرة شرائية عالية ، كما يمتلك الاتحاد الاوروبي اكبر سوق في العالم ومنظومة قانونية وتشريعية قوية . كما يتوفر لدى الاتحاد الاوروبي الكثير من عوامل القوة والاستقرار المالي، كما بداءت هذه المنطقة تحقق استقلالها التدريجية عن الدولار الامريكي ، وهو ما يفسر فك الارتباط التدريجي مع الولايات المتحدة ، فأنه يمتلك شركات

تصنف من الافضل في العالم ، امثال شركة الايرباص ، أضافة الى تفوقها في مجال ريادة الاعمال والبنى التحتية والفنون وغيرها ، فضلاً عن النجاحات الباهرة التي يحققها الاقتصاد الالماني على وجه الخصوص وتميز النموذج الاقتصادي الاسكندنافي. فأن بريطانيا المتخوفة من اثار ما بعد خروجها من الاتحاد الاوروبي ، يمكن لبقية الاوروبيين ان يدركو آن الاندماج في صلب الاتحاد الاوروبي له ايضاً نواحي ايجابية عديدة قد لا يلمسها البعض مثل السلام والاستقرارالنقدي والسوق الاقتصادية والنقدية المشتركة ودولة القانون الاوروبي وحركة المبادرة والتنقل في الفضاء الاوروبي .

في هذا الصدد يمكن آن نرى الجهود الكبيرة التي عمد على بذلها الاتحاد الاوروبي ،من اجل المحافظة على دول ضمنت اطار الاتحاد ، منها اليونان التي كادت ان تنهار في ازمتها المالية ، إضافة الى العمل الاستثنائي الذي انجزه الايرلنديون والاسبان الذين تمكنوا من تجاوز التداعيات الوخيمة الناجمة عن الازمة الاقتصادية ، هذا التكاتف القى بضلالة على متى لن الاحزاب اشعبوية نفسها قد تخلت عن المطالبة بالخروج من الاتحاد الاوروبي ، والتخلي عن عملتهم الموحدة اليورو .فضلاً عن الازمة الاوكرانية التي وحدت البيت الاوروبي وجعلتة اكثر تماسكاً ، حيث كان رد فعل الاتحاد الاوروبي على الغزو الروسي لأكرونيا سريعاً ، ومتبوعاً بالعقوبات المباشرة الى اوكروانيا ، والتي وصلت قيمتها ٢٠ مليار يور ، هذا التمويل لأول مرة يتفق والاتحاد الاوروبي على تمويل دولة ليس عضواً في الاتحاد الاوروبي ، فصلاً عن تفعيل قاعدة الحماية الموقتة لعام ٢٠٠١ والذي ادى الى استقبال اوروبا لأكثر من ٥ مليون لأجى اوكرانيا . (١٣)

فقد ازدت الحرب الاوكرانية ، تماسك الاتحاد الاوروبي ، حيث دفعت دول الاتحاد الى اعادة النظر في ترتيب أولويات الامن الاوروبي ، كما يمهد لنقلة نوعية في ترتيب الامن الاوروبي خلال السنوات المقبة ، فمذ معاهدة وماستريخت ، مر الامن الاوروبي بعدة تطورات آدت الى تبني استراتجيات وخطط عمل جماعية للتعامل مع المخاطر المهددة لمصالح الاتحاد ، ونتج عن هذه الاستراتيجات كيانات وهئيات آمنية واستخباراتية تهدف الى تحقيق الامن الداخلي والحماية من أي تهديد خارجي لدول الاتحاد كـ اليوروبيل وهيئة الدفاع الاوروبية ، وصندوق الدفاع الاوروبي حيث اصدر الاتحاد الاوربي استراتجيات آمنية جديد' بهدف تدارك بالحرب الروسية الاوكرانية ، فبعد مرور الشهر الاول للحرب أصدر الاتحاد وثيقة مؤتمر فرساي في ١١ مارس ٢٠٢٢، ووثقيقة التوجة الاستراتيجي , compass strategic ، وتحدد الوثيقتان عدداً من التوصيات والنقاط اللازم الوصول لها بحلول ٢٠٣٠ ، يهدف تعزيز القدرات الدفاعية والامنية للاتحاد الاوروبي ، مدفوعة بإعادة تقيم التحديات على الامن الاوروبي .

فركزت وثيقة " فرساي " على تعزيز القدرات الدفاعية من خلال زيادة الانفاق العسكري وتطوير برمج الشراء الموحد للقدرات الانتشار للقوات والتعامل مع التهديدات المباشرة وتطوير الصناعات الدفاعية الاوروبية ، وتقليل الاعتماد على روسيا فيما يتعلق بالطاقة .اما وثيقة " التوجة الاستراتيجي " فقد ركزت على بناء القدرات العسكرية الاوروبية ، فوفقاً للوثيقة سيكتمل بناء ما يعرف بـ(قوات الاتحاد الاوروبي للانتشار السريع) وقومها ٥٠٠٠

جندي متخصص بحلول ٢٠٣٠ ، وتعزيز الانتشار العسكري الاوروبي بالقادرة ، وسرعة آلية اتحاذ القرار فيما يتعلق بالتهديدات على القارة وزيادة الدعم المادي . (١٤)

فكل هذه الترتيبات آدت تضامن دول الاتحاد الاوروبي ، فقد ادت الازمة الاوكرانية بنتيجة إجابية فقد حققتت الازمة وما تلاها من تحركات ، كنت تحت مظلة الاتحاد الاوروبي ، زخماً نحو سياسية خارجية ، اكثر جراءة للاتحاد الاوروبي تستمر الى ما بعد الاستجاجة الفورية لهذة الازمة، كما حققت تقارباً بين الدول الاوروبية في العديد من الملفات ، وبالأخص من الانفاق العسكري و التوسع ، سياسات اللاجئين والهجرة ، وتشتمل هذه قرارات الاتحاد الاوروبي يتمويل اوكرانيا عسكرياً ، بالأضافة الى المساعدات الانسانية وقد بلغ الدعم المالي لأوكرانيا ٣٢ مليار يورو ، ومن المتوقع ان يزيد.

كما ان ملف توسع الاتحاد الاوروبي شهد هو الاخير خطوات تعتبر مهمة وجديدة ، فقد منح الاتحاد الاوروبي " اوكرانيا و مولدوفا " صفة الدول المرشحة للعضوية تمثل سياسة اكثر جراءة في التقرب من المحيط الاستراتيجي الروسي ، كما بدء المفوضات مع دولتي " البانيا ومقدونيا الشمالية " ، من الوضح ان التطورات الاخيرة من الازمة الأوكرانية كان من شائها ، تويحد الصفوف في ملف التوسع وللاجئين الاوكرانين ، حيث اعطت زحماً جديداً للمناقشات حول القيمة الاستراتيجة لسياسة توسيع الاتحاد الاوروبي خاصة في مواجهة العدو المشترك الروسي . (١٥)

يمثل الاتحاد الاوروبي _ كتلة سياسية واقتصادية فريدة من نوعها يوصف بالهيكل فوق الوطني supranational ، متجاوز حدودالسيادة الوطنية وعلى الرغم من التعاون المشترك بين الدول والاعضاء الا ان لطالما لعبت سيادة الدول دوراً مهماًوموثراُ على السياسية الاتحاد الاوروبي ، مع بقاء هدف التكامل الاقتصادي والسياسي والاعمتاد المتبادل ، وهو الهدف الذي بداء بعد الحرب العالمية الثانية ليحول الواقع الدمار الذي عاشته القارة على مدار سنوات ، استطاع الاتحاد الاوروبي ، تحقيق المعدلات نمو الاقتصادية ضخمة ليصل حجم الناتج المحلي والاجمالي العالمي ٧٥.٣% ، مما يجعل الاتحاد الاوروبي ثالث اكبر اقتصادي بالعالم ، وقوة فاعلة بالساحة الدولية . فضلاً عن ذلك ، هناك حزمة من الاصلاحات الشاملة التي اطلقها الاتحاد الاوروبي في مايو ٢٠٢٢ مؤتمر حول " مستقبل اوروبا لتعزيز الحوار حول مجموعة واسعة من الموضوعات بين المواطنين والخبرات ومسؤلي الاتحاد الاوربي وانتهت المناقشات في مايو ٢٠٢٢ ، نتج عنها تقدير الاصلاح ٤٩٩ اقتراح ، فضلاً عن ٣٢٠ اجراءات مهمة لمؤسسات الاتحاد الاوروبي ضمنت ، مواضيع مهمة منها ، المناخ والبيئة ، الصحة والاقتصاد ، وسيادة القانون ، والهجرة وعبر ، لذلك ينبغي التكامل الاقتصادي والسياسي هو الوصفة السحرية التي تواجه تحديات الاتحاد الاوروبي .

على الرغم من التحديات التي واجهت الاتحاد الاوروبي ، فكانت آزمة الاقتصادية اليونانية ، وازمة الهجرة ، وحائجة كورنا والحرب الروسية على اوكرانية ، كل منها يفرض تحديات كبيرة على تضامن وتماسك الاتحاد الاوروبي ، كل هذا ادى الى التماسك حقيقي بالوحدة الاوربية، وتفعيل التعاون المشترك بينهم وذلك في إطار تعزيز دور الاتحاد الاوروبي على كافة المستويات ، والتي تتضمن تدابير امنية وعسكرية جماعية ضمنت ايجاد

ما يسمى بـ الجيش الاوروبي ، فضلاً عن تعظيم القدرات العسكرية لحلف الناتو ليكون ذراع عسكرياً فعالاً ، وعلى الرغم من تحركات الدول الاعضاء المتبانية في الاونة الاخيرة فيما يتعلق " بالغزو الروسي " الا آن الاتحاد الاوروبي يمتلك من الدرات الاقتصادية والعسكرية ، القادرة على استعادة التوزان كاكتلة مؤثرة في النظام الدولي .

واخيراً . تعتبر بريطانيا مكبحاً للـ "Earopean free trade Area" ، يمكن أن يكون خروجها نقطة إيجابية لمسار التكامل الاندماج الاوروبي نحو مجالات اكثر حساسية وسيادية مثل الدفاع والسياسة الخارجية ، خاصة في حالة تطوير القدرات العسكرية الالمانية ، وتحالفها مع فرنسا في سبيل إنجاح السياسة الأوروبية للدفاع والامن ، والخروج البريطاني قد يكون فرصة لتكريس عضوية دول آخرى مثل سويسرا او النرويج اللتان ترتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال عضويتها في " المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) وقد يفتح افاق جديدة في علاقاتها مع الدول التي تبدي آستعداداً لأن جزءاً من الاتحاد الأوروبي أمثال تركيا.[١٦]

ثانياً- سيناريو تفكك الاتحاد تالاوربي

تراجع الارتباط الأوروبي بين دول الاتحاد ، يبرهن القادة الأوروبيون عن عدم القدرة على الاستجابة اللازمة ويبدو في الوحدة قوة لم يكن ناجعا وفق هذه الصيغة عكس ما تمناه الذين أسسوا الفكرة الأوروبية على أساس الوصول إلى تقاسم التنمية والنمو. انطلق هؤلاء من مقولة أن الدول الأوروبية القديمة ستصبح صغيرة مع التطور الجيوسياسي، ومن ناحية المساحة والسكان والناتج المحلي الإجمالي، وستكون في لحظة ما خارج التاريخ. وبالتالي فإن الخلاص يكمن في إنشاء "قوة أوروبية"، لتصبح الكيان الوحيد القادر على التأثير في عالم الغد وطي التناحر الأوروبي الداخلي المزمن وبناء السلام والاستقرار والازدهار[١٧]

وشكل الانقسام الأوروبي في أزمات والضعف أمام سياسات ، وعدم قدرة أوروبا على تنظيم حوار مع روسيا لتقنين العلاقات وعدم العودة إلى صراعات قديمة، بالإضافة إلى عدم توحيد الموقف من خطط الصين وطموحاتها، تهمش الاتحاد الأوروبي أكثر وتفقده عناصر قوته الاقتصادية ووزنه داخل حلف شمال الأطلسي والمؤسسات الدولية. بعد كشف أزمة جائحة كورونا المستور من الضعف الأوروبي، لا بد من التدارك كي لا تتزعزع الفكرة الأوروبية في زمن الهويات القاتلة وعودة نمو الأفكار القومية والوطنية[١٨].

أن ازمة البويكست أضعفت من مكانة الاتحاد الاوروبي سياسياً واقتصادياً وتجارياً،فأصبحت بريطانيا مضطرة لتوقيع إتفاقيات ثنايبه مع شركاتها،بعد ماكانت التعاملات تتم ضمن وحدة الاتحاد الاوربي و قوانينة،كما اصبحت لندن كمركة لتجاري هـ ـالي عالمي داخل الاتحاد الاوربي ،تشهدنزوح شركات وبنوك الى عواصم اوربية اخرى منافسه للندن،وبداءت بالمنافسة غداءة الاستفاء البريطانيه على الخروج ،وباتت مظاهر الاءنفصال تتجوز قبل البحث عن فرص للم الشمل هناتيين لنان وحدة الاتحاد الاوربي وبداية تفكلة عالية نتيجة الهزات السياسة والاقتصادية الداخلية.

أن الاتحاد الاوربي خسر في خروج بريطانية ١٤٪ من الناتج الداخلي بانفصال بريطانية رسمياً مطلع ٢٠٢٠ حيث أدت البريكست الى اضعاف دينامية الاتحاد الاوربي ان كان في مجال المساحة او السكن ، فضلا عن الضعف الكبير في عمر سكان دول الاتحاد الاوروبي ، فأن غالبية سكان دول الاتحاد هم في كبار السن هذا

يعني ان القارة لا تتمتع بعنصر الشباب الذي هو اساس بناء القوى الاقتصادية ،فاموارد بلا ايادي شابة ماهي الاعباء على الدولة ومطمع من بقية الدول التي يكون لها مصالح بلاشك لقد أثر خروج بريطانية الاتحاد الاوروبي ،واضح يمثل مشكلة وتحدي على ذات الاتحاد الاوروبي ضمن النوص السياسة والاقتصادية والجغرافية ،ضمن الناحية الجغرافية تناقص مساحة الاتحاد من ٥,٤مليون كيلومتر مربع الى ٤,٢ مليون كيلومترمربع نسبة الناتج المحلي العالمي عام ٢٠٢٠-٦ ,١٧٪ الى انعكاسات اقتصادية كبيرة على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي،لما يشكلة الاقتصاد البريطاني من أهمية كبيرة للاتحاد الاوروبي ، [١٩] بالإضافة الى توفير الخبرات والمهارات المالية في العقلية البريطانية، حيث يشكل عدد البريطانين في الاتحاد الاوروبي مانسبة ١٣٪ فضلاً عن هذا – فأن اهم عامل رئيسي في تفكك الاتحاد الاوروبي وتراجعة هو ملف الطاقة،حيث عانت دول الاتحاد الاوروبي من أزمة كبيره قبيل الحرب الروسية على اوكرانيا وأرتفعت اسعار النفط والغاز الى مستويات قياسية فعند بداية الحرب الروسية على اوكرانيا قام الاتحاد الاوروبي بتحويل اعتماد واردات الغاز الطبيعي من روسيا الى الولايات المتحدة ،أذا كانت دول الاتحاد الاوروبي رهينية لروسيا بسبب اعتمادها التارخي على الغاز الروسي روسيا فكل ماقامت به هو تحويل امدادت الطاقه من روسياالى الولايات المتحدة ، المشكلة ان واردات الغاز الروسي اكثر أمناً من واردات الغاز الامريكي ، لاسباب طبيعة وسياسة واقتصادية كما أنتجت الحرب الروسية الاوكرانية عددٍ من النداعيات السلبية الذي طالت دول الاتحاد الاوروبي اكثرمن غيرها،رغم عدم عضوية أوكرانيا بالاتحاد الاوروبي، والذي ولد بالاساس للحرب أخطر مايهدد تماسك الاتحاد الاوروبي ،وتمد النواعيات الاقتصادية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الاتحادالاوربي،وقد مثلت التدعيات الاقتصادية للحرب أختبار أهمياً لقدرات الاتحاد الاوروبي وبالاخص انها تأتي في فترة الاستشفاء من تداعيات جائحه كورونا الذي أثرت على قدرات الاتحاد الاوروبي اقتصادياً، وقد أدى التأثير الاقتصادي متفاوت الدرجات والنوع على دول الاتحاد الاوروبي الى انكفاء كل منها على ذاتها ،بهدف ايجاد حلول لهذة الازمات ، على عكس ماجرى خلال أزمة الديون الداخلية والي تكاثفت فيها دول الاتحاد الاوروبي بقيادة ألمانيه وفرنسية لانقاذ اليونان والبرتغال،وكذلك التعاون خلال جائحه كورونا الي عزمت فيها دول الاتحاد الاوروبي عن التعامل بشكل جماعي مع الازمه الاقتصادية نتيجة لتعاون ودرجات التأثير.

فضلاً عن هذا فأن الازمه الاوكرانية تاني في اعقاب الجائحة التي أدت الى تراجع النمو الاقتصادي العالمي ،مادفع الدول الاوروبية الى التركيز اكثر على معالجة أوضاعها الداخلية بدالاً من ايجاد حلول جماعية قد تؤدي الى طول مرحلة المعالجة وتفاوت مدتها ، سبب الاوليات السياسية اي ان الازمة أثبت مدى عدم الوحدة في دول الاتحاد الاوروبي كذلك كشفت الازمه في أوكرانيا عن خلافات جوهرية مدفونة تتعلق بملف المهاجرين ،[٢٠] فقد قامت المانيا وفرنسا تحالف ما يسمى الراغبون ،وهي الدول التي تسعى الى زيادة عدد الدول المستعده للتضامن بهدف وتحفيض العبء عن الدول المطلمه على البحر المتوسط ،وبلغ عددها ١٢دولة عضو بالاتحاد ،على الجانب الاخر ففي مؤتر ليستوانيا في فبراير ٢٠٢٢ وقعت ١٦ دولة على طلب لزيادة الدعم المادي المقدم لهامن المفوضية الاوروبية ،بهدف بناء سيجان حدودية،فقد واجهة هذا التحالف النقساما تبنته النمسا ضمن تحالف العقلا ء وهم الرافضون لسياسيات استقبال لاجئين جدد.

كما قد برزت بشكل واضح أزمه في العلاقات الفرنسية والالمانية على خلفية أزمة الطاقة الذي تقدمت كافة الازمات في ظل استمرار الحرب الروسية على اوكرانيا ؟ الامر الذي يشير الى امكانية انهيار الاتحاد الاوروبي وتفككة، خاصة وان برلين وباريس تمتلكان اكبر اقتصادين في دول الاتحاد ، ووتعتبران قطبان الاتحاد الاوروبي.

فقد بدى واضحاً ان كل من المانيا وفرنسا يفضلان السير منفرد لرسم سياستهم الخارجيه ، حيث اقرت المانيا حزمة مساعدات قيمتها $٢٠٠ مليار يورو لمواجه ارتفاع اسعار الغاز والكهرباءدون اخطار فرنسابهذه الخطوة الامر الذي أثار حفيظة باريس فضلاً عن ذلك فقد وقعت المانيا على هامش مؤتمر حلف الناتو مع ٧٤ دولة أوروبية أخرى من دون فرنسا على مشروع مشترك للدفاع الجوي اطلق عليه اسم "مبادرة درع السماء" وذلك على الرغم من أن فرنسا تعمل مع إيطاليا على تطوير مشروع مظلة مضادة للصواريخ بأسم " مامبا " فقد صرح الرئيس الفرنسي ماكرون في هذا الشأن ، ليس من الجيد لألمانيا ولا وروبا ان تعزل ألمانيا نفسها وانه ينتظرون من المانيا المزيد من الاندماج الاوروبي.[٢١]

كما أن الاختلاف بين سياسات دول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي خلف نوع من التنافس والذي ادى الى عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي في هذه المنظمة ، كما تعتبر قضية السيادة الوطنية من أبرز معيقات الاتحاد الاوروبي من التكامل السياسي الاقتصادي والعسكري ، بحيث ان كل دولة تحاول الحفاظ وحماية مميزاتها وخصائصها ، وهذا اما يعد من الاسباب الاساسية التي ادت الى انسحاب بريطانيا منا الاتحاد الاوروبي كما تعتبر القرارات التي تفرضها ، فرنسا والمانيا على بريطانيا خلفت نوعاُ من عدم التوافق بين الاطراف حيث ترى بريطانيا بأن هذه القرارات تدخل في الشؤون الداخلية والسيادية لها .

أن الازمة الصحية العالمية الاخيرة (كورونا) أظهرات مدى هشاشة مؤسسات الاتحاد الاوروبي اذ بداء واضحاً ان الدول الاعضاء ترددت في اظهار التضامن مع الوحدة الاوربية ، وبين الضغوط السياسية الداخلية التي تواجها بسبب المواقف المختلفة لشعوبها من ازمة وباء كورونا خلال الاشهر الثلاث الاولى على الاقل من الوباء ، حيث نتجت هذه الموافق المتباينة للأزمة على المستويين الصحي ولاقتصادي لهذة الدول ، والتي تفاقمت داخلها الضغوط السياسية على خلفية مواجة الشعوبية والتشكيك بالاتحاد الاوروبي التي تقودها جماعات واحزاب اليمين المتطرف التي شهدت السنوات الخمس الاخيرة تنامي تأثيرها على الاتحاد الاوروبي ، هذا يبين مدى ضعف القرارات التوافقية اتجاه الازمات الحديثة ، حيث انها تخلت عن بعضها البعض إبان هذه الفترة مما يدعو الى تشكيك في مدى أستمراية الاتحاد الاوروبي مستقبلاً.

واخيراً لاشك ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي سيكون له تأثيرات على بنية وتوزنات القوى داخل مؤسساته فاتزامن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي مع الازمات والتحديات التي واجهتة يثير تساؤلات حول تماسك الاتحاد الاوروبي ، وكيفية التحكم في علاقاته كقطب واحد مع الولايات المتحدة وروسيا والصين ، واهم تحدي هو المحافظة على استمرار مشروع الوحدة الاوروبية حيث ان سحب عضوية بريطانيا قد يكون بداية للدول الاعضاء الاخرى بأعادة النظر في عضويتها في الاتحاد الاوروبي خاصة وانتشار التهديدات الامنية ، هذا ما قد يؤدي الى تفككه تدريجياً في نهاية المطاف . [٢٢]

ان الجزء الأول من معاهدة لشبونة الجديدة قانونيًا ويؤكد على فكرة أن البرلمان البريطاني صاحب سيادة ، فإنه يواجه على الفور مشاكل في العالم الحقيقي تظهر أن السيادة ليست بهذه البساطة[٢٣]. لا يزال يتعين على المملكة المتحدة الالتزام بالعديد من الالتزامات التي أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي. والأهم من ذلك ، أن التكاليف الاقتصادية والسياسية الباهظة لمثل هذه الخطوة تعني أن المملكة المتحدة ستضطر إلى العمل مع الاتحاد الأوروبي للتفاوض وإدارة الآثار المترتبة على التعادل[٢٤]. سيؤدي عدم القيام بذلك إلى عدد لا يحصى من المشاكل السياسية والاقتصادية والقانونية. من المؤكد أن الاتحاد الأوروبي سيضطر إلى التفاوض من أجل محاولة الحد من مثل هذا الضرر له. لطالما كانت هناك مخاوف من أن تقديم علاج صريح للانسحاب يمكن أن يشجع الدول الأعضاء على التشكيك في التزامها تجاه الاتحاد الأوروبي، أو استخدام التهديد بالانسحاب إذا فشلوا في تحقيق ما يريدون. في قضية. "إلى جانب هذه المخاوف، كانت هناك شكوك عميقة بشأن ما سيعنيه الانسحاب للتكامل الأوروبي[٢٥].

وأوضحت الحكومة الهولندية ، في رأيها ، أن تيسير إمكانية الانسحاب من الاتحاد يتعارض مع فكرة التكامل الأوروبي على النحو المنصوص عليه في ديباجة TEU: "مصمم على مواصلة عملية إنشاء اتحاد أوثق بين شعوب أوروبا. كيف سيتم إجراء التعادل بالضبط ، كانت مشكلة أخرى. أثارت انسحابات جرينلاند عام ١٩٨٥ مخاوف من أنها شكلت سوابق لانسحاب دولة عضو ، ولكن باعتبارها مناطق خارجية ، لم تقدم سوى القليل عن طريق دليل لكيفية انسحاب دولة عضو فعلية. "از ، الحكم الذاتي الديمقراطي في أوروبا. من الحكومة الهولندية ، مغادرة الاتحاد الأوروبي، يمكن للدول الأعضاء المتبقية، أو البرلمان الأوروبي ، التصويت لرفض الاتفاقية[٢٦].

ثالثاً– استمرار الاتحاد الاوروبي مع الانسحاب البريطاني

استمرار الاتحاد العمل بالقطاع العام والتشريعات الناظمة لحركة التجارة بين بريطانيا والإتحاد في عام ٢٠١٤ قرار بريطانيا بنسبة المواطنين الأوروبيين من خلال العمل على بريطانيا شريكا لأوروبا والحلف الأطلسي. رغم خروج الاتحاد الأوروبي واتحاده واتحاده ، ولا تتخلف عن الاتحاد الأوروبي ، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم تفصل في الاتحاد الأوروبي ، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم تفصل هذه الإتحاد ، الإتحاد الأوروبي الذي أصبح يمثل أوروبا مجبرة أخذ بالحيطة والحذر أمام احتمالات تفكيك الإتحاد الأوروبي[٢٧].

تطور الاتحاد الأوروبي، طرحه على المجلس الأوروبي للموافقة من خلال تصويت الأغلبية المؤهلة، بعد الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي. تحدد المادة ٥٠ أغلبية الأصوات المؤهلة وفقًا للمادة ٢٣٨ (٣) (ب) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي التي تتطلب ما لا يقل عن ٧٢٪ من أعضاء المجلس الذين يمثلون الدول الأعضاء المشاركة، بما في ذلك ٦٥٪ على الأقل من سكان هذه الدول[٢٨].

يمكن للمملكة المتحدة إعادة التقدم بطلب للحصول على العضوية في اتفاقية السحب. إذا لم يتم الاتفاق على اتفاقية انسحاب وإطار لعلاقاتها المستقبلية في غضون عامين، أو قبل انتهاء أي تمديد، فستترك المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي في علاقة مع الاتحاد الأوروبي على غرار أي عضو آخر في منظمة التجارة العالمية ليس له علاقة محددة بالاتحاد الأوروبي.

وكما نناقش أكثر أدناه ، فإن الفشل في تأمين اتفاقية الانسحاب يعني أيضًا فشل في الاتفاق على إطار عمل للعلاقات المستقبلية مما يعني أن المملكة المتحدة لا يمكن أن تظل عضوا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ، أو انتقلت إلى شكل من أشكال اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. الكثير من المهام القادرة في الاعتبار. بدون اتفاق انسحاب جيد الصياغة، ستكون هناك إمكانية لوجود حجج وشكوك قانونية لا نهاية لها فيما يتعلق بالوضع القانوني للأشخاص البريطانيين والاتحاد الأوروبي ، والكيانات القانونية في كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ، والاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة[٢٩].

سيكون هناك أيضًا قدر كبير من عدم اليقين بشأن العلاقة المستقبلية بين الاثنين توضح المادة ٥٠ أيضًا أنه إذا رغبت المملكة المتحدة في أن تصبح عضوًا مرة أخرى ، فستحتاج إلى التقدم بنفس الطريقة مثل أي مقدم طلب جديد. سوف تحتاج الاتفاقية الأوروبية مع المملكة المتحدة إلى أن يتم التوصل إليها بشأن العدد الكبير من المشاريع المشتركة والالتزامات. إذا أخذنا العلاقة بين سويسرا والاتحاد الأوروبي كنموذج عمل ، فستحتاج المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن حرية تنقل الأشخاص ، والطيران المدني ، والنقل البري ، والزراعة ، والحواجز التقنية أمام التجارة ، والمشتريات العامة ، والبحث العلمي ، شنغن ، احتيال، تعليم ، إحصائيات ، بيئة ، إعلام ، ضرائب على المدخرات ، معاشات تقاعدية ، يوروبول ويورو جست.

بالنسبة للمملكة المتحدة ، مثل هذه القائمة أطول بكثير ، مما يعكس أربعين عامًا من العضوية في المملكة المتحدة والتي أدت إلى علاقة أكثر شمولاً بكثير. ستحتاج العديد من المعاهدات التي تم التفاوض بشأنها مع دول ثالثة إلى التحديث. ستحتاج بريطانيا إلى اتخاذ خطوات من أجل تغيير قوانينه المحلية. في حين أنه كان من الممكن في عام ١٩٧٥ العودة إلى الوضع الذي كان عليه قبل أن تبدأ عضوية المملكة المتحدة في عام ١٩٧٣ ، بعد أربعين عامًا من العضوية ، أصبح تأثير الاتحاد الأوروبي الآن واسع الانتشار لدرجة أنه سيستمر الشعور به بعد ذلك. ستحتاج المملكة المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق حول كيفية إدارة ذلك. وسيتعين الاتفاق على وضع المواطنين البريطانيين العاملين في مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وسيتعين أيضًا التوصل إلى اتفاق حول وضع مواطني الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في بريطانيا والبريطانيون الذين يعيشون في أماكن أخرى من الاتحاد الأوروبي. أرقام دقيقة لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة ، أو لمواطني المملكة المتحدة ٤٧ تفاصيل هذه الاتفاقيات متاحة في وزارة الشؤون الخارجية الفيدرالية السويسرية الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى ، من الصعب الموافقة عليهم[٣٠].

تتراوح تقديرات عدد مواطني الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة من ١.٦ مليون إلى ٢.٢ مليون. عدد البريطانيين الذين يعيشون في مكان آخر. في الاتحاد الأوروبي قد يصل إلى ١.٦٦ مليون ، على الرغم من أنه قد يكون أقل. "ما هي الحقوق التي سيحتفظ بها مواطنو الاتحاد الأوروبي والبريطانيون سيعتمد على إطار عمل ما بعد الانسحاب الذي تم الاتفاق عليه ، على سبيل المثال ما إذا كان هذا سيشهد بقاء المملكة المتحدة عضوًا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. ومن الجدير بالذكر أن إنهاء المعاهدة ،

مثل عضوية بريطانيا في يمكن للاتحاد الأوروبي أن يؤثر فقط على التزاماته المستمرة جنبًا إلى جنب مع الالتزامات المستمرة للدول الأعضاء الأخرى تجاهه.

وبالتالي ، فإن أي حقوق اكتسبتها دولة ضد الدول الأعضاء الأخرى والعكس بالعكس ، قبل الإنهاء أو الانسحاب ، ستستمر في تكون فعالة ، وأي كامري تظهر أو تستمر بعد ذلك التاريخ ، لن تكون كذلك. قد لا تضطر المملكة المتحدة إلى تفعيل المادة ٥٠ لبدء شكل من أشكال المفاوضات حول ما قد يستتبعه الانسحاب. يمكن أن تشكل مثل هذه المفاوضات جزءًا من أي محاولة لإعادة التفاوض بشأن عضوية بريطانيا ، وهو أمر يأمل ديفيد كاميرون في متابعته قبل إجراء استفتاء "الداخل والخارج". ستتعرض الحكومة البريطانية لضغوط من كل من البرلمان والجمهور لتوضيح ما سيحدث إذا صوت الشعب البريطاني على المغادرة بدلاً من تأييد أي علاقة مُعاد التفاوض بشأنها للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي. قد يبدو أن السماح بإعادة التفاوض لتضمين الخطوط العريضة لما قد يترتب على الانسحاب والعلاقة المستقبلية يلعب دور أولئك الذين يسعون إلى الانسحاب. على الرغم من أن أولئك الذين يدعمون الانسحاب بعيدون كل البعد عن أن يكونوا موحدين في وجهة نظرهم حول الشكل الذي يجب أن تبدو عليه العلاقة على الجانب الخارجي[٣١].

سيكون للعديد من التغييرات السياسية أوسع على المجلس الأوروبي إلى اتخاذ قرار بشأن التغييرات في نظام QMV، بحيث يعكس عدم ظهور المملكة المتحدة بأصواتها البالغ عددها ٢٩ صوتًا. في المفاوضات التي تلت ذلك ، ستضع جميع الدول في اعتبارها السيناريوهات العددية لكيفية تغيير ميزان القوى داخل المجلس ، على سبيل المثال بين الدول الصغيرة مقابل الدول الكبيرة ، والشمال مقابل الجنوب ، والحمائية مقابل الليبرالية وما إلى ذلك. هذا سيتم مناقشته بتفصيل أكثر لاحقا . سيتعين إعادة توزيع مقاعد بريطانيا البالغ عددها ٧٣ مقعدًا في البرلمان الأوروبي. لطالما كانت عملية تخصيص المقاعد غير واضحة ، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الصيغ والحلول والتداول السياسي[٣٢].

يمكن إعادة توزيع المخصصات البريطانية ، ربما ، مع رفع الحد الأقصى الحالي البالغ ٩٦ كما هو مطبق على ألمانيا –. بدلاً من ذلك ، يمكن استخدام الانسحاب البريطاني لتقليص عدد أعضاء البرلمان الأوروبي بمقدار ٧٣ عضوًا ، والذي يقتصر حاليًا على ٧٥١ عضوًا. ستشهد مجموعات الأحزاب السياسية الأوروبية اختفاء المؤيدين البريطانيين في البرلمان الأوروبي وتغييرًا إلى العضوية المنتسبة لمشاركتهم في الأنشطة الأوسع لمجموعات مثل حزب الاشتراكيين الأوروبيين ، وتحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل حزب أوروبا والتحالف الأوروبي الحر اعتمادًا على تاريخ الانسحاب في المملكة المتحدة ، قد يلزم وضع أوامر لترتيب أعضاء البرلمان الأوروبي لمغادرة البرلمان قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٩.

لا تستثني المادة ٥٠ أعضاء البرلمان الأوروبي من المشاركة أو التصويت على التشريعات والمقترحات حتى تاريخ انسحاب المملكة المتحدة. كما أنه لم يتم إرسال ٥٠ ريتشارد روز وباتريك برنهاجين ، عدم المساواة في التمثيل في البرلمان الأوروبي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأوروبي الخامس حول سياسة الاتحاد الأوروبي ، هم من لعب دور في منح أو رفض الموافقة التي يُطلب من البرلمان الأوروبي منحها لأي اتفاقية انسحاب[٣٣].

تشير المادة ٥٠ فقط إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس والمجلس الأوروبي. تشمل التغييرات المؤسسية الأخرى فقدان المفوض الأوروبي للمملكة المتحدة ، وعزل القضاة البريطانيين من محكمة العدل الأوروبية والتغييرات في أي حصص تحدد توظيف أو تمثيل المواطنين البريطانيين أو المندوبين في هيئات الاتحاد الأوروبي ، على سبيل المثال في هيئة الأركان العسكرية للاتحاد الأوروبي. بينما من المرجح أن تظل اللغة الإنجليزية هي لغة العمل في الاتحاد الأوروبي ، سيتم طرح بعض الأسئلة حول استخدامها على نطاق واسع ، نظرًا لأن أيرلندا ومالطا فقط ستظلان الدول الأعضاء حيث اللغة الإنجليزية هي لغة رسمية. أخيرًا ، ستحتاج ميزانية الاتحاد الأوروبي إلى إعادة التوازن. يمكن أن تتم المناقشة في ٢٠١٩-٢٠٢٠ للإطار المالي متعدد السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٧ بالقرب من أي تاريخ انسحاب في المملكة المتحدة. تعد المملكة المتحدة من أكبر المساهمين الصافي في ميزانية الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي لن يضطر بعد الآن إلى دفع ٦٥٧٠ مليون يورو في تمويل الاتحاد الأوروبي للمملكة المتحدة لمجالات مثل الزراعة والبحث والتطوير الإقليمي. لكن هذا من شأنه أن يترك الاتحاد الأوروبي للتعويض عن صافي مساهمة المملكة المتحدة ، والتي بلغت في عام ٢٠١١ ٤٧٠٣.٤ مليون يورو. وهذا مشابه للمساهمات الصافية البالغة ٤٨٨٨.٥ مليون يورو من فرنسا و ٤.٧٥٠.٣ مليون يورو من إيطاليا ، وبلغ صافي مساهمة ألمانيا ٧٥٣٨.١ مليون يورو استبدال هذا قد يتطلب مساهمات أكبر في الميزانية من الدول الأعضاء مثل ألمانيا وفرنسا[٣٤].

ومع ذلك ، قد لا يكون حجم أي تغييرات مالية واضحًا حتى يتم الاتفاق على إطار ما بعد الانسحاب مع المملكة المتحدة. إذا تبنت المملكة المتحدة علاقة مماثلة لسويسرا أو النرويج ، كما هو الحال مع تلك الدول ، قد يكون مطلوبًا تقديم مساهمة مالية مقابل علاقتها مع الاتحاد الأوروبي. أحد التقديرات ، باستخدام النرويج كدليل ، يضع مساهمة المملكة المتحدة بحوالي ٤ مليارات يورو سنويًا. "تقدير آخر ، باستخدام العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والسويسري .

كدليل، يوفر رقمًا تقريبيًا ١.٤ مليار يورو، لكن، تمارس النرويج وسويسرا درجة من السيطرة على كيفية إنفاق أموالهما. يمكن للمملكة المتحدة، على سبيل المثال، أن تختار الترتيب مرتين لأجزاء من مساهمتها ليتم إنفاقها في ٤ جنوب شرق أوروبا. لتحقيق التزامه بتحقيق فوز في الانتخابات العامة في مايو ٢٠١٥ ، وضعت معظم التوقعات نهاية إحالة لاحقة في وقت ما حول عام ٢٠١٧. إذا كانت النتيجة هي الانسحاب ، فقد يعني ذلك دخول اتفاق الانسحاب حيز التنفيذ في وقت ما في عام ٢٠١٩ ، إذا تم استخدام الإطار العام للمادة ٥٠ بالكامل لفترة أطول إذا تم الاتفاق على تمديد.

بين الآن وعام ٢٠١٩ ، يواجه كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة فترة تقلب في ترتيباتهما الدستورية والسياسية ، والاتحاد الأوروبي مع منطقة اليورو والمملكة المتحدة مع اسكتلندا. إذا استمرت المملكة المتحدة في النضال اقتصاديًا ، أو واجهت صعوبات سياسية مثل الانقسامات الحزبية أو انهيار الحكومة ، خاصة إذا كان هذا مرتبطًا بإعادة التفاوض أو الانسحاب ، فسيتم تقليل تأثير انسحاب المملكة المتحدة على بقية الاتحاد

الأوروبي. وبالمثل ، مع ذلك ، إذا استمرت منطقة اليورو في مواجهة الصعوبات وفشلت في رؤية النمو الاقتصادي ، فقد يتعزز موقف المملكة المتحدة ، مما يؤدي إلى تفاقم التداعيات على الاتحاد الأوروبي.

قد تستمر مشاركة بريطانيا في بعض مجالات السياسة لفترة أطول مما يتوقعه البعض. بموجب المادة ٥٠ ، سيتم استبعاد المملكة المتحدة من المناقشات في المجلس الأوروبي ومجلس الوزراء فيما يتعلق بها بالتعادل ، ولكن يمكنها مواصلة مشاركتها في صنع القرار بشأن جميع مسائل الاتحاد الأوروبي الأخرى حتى نهاية العضوية. سيؤدي هذا حتما إلى إثارة مخاوف بشأن تأثير المملكة المتحدة على السياسة التي سيتم تنفيذها بعد انسحابها. بعد الانسحاب ، سينتهي التدخل البريطاني في صنع القرار الرسمي للاتحاد الأوروبي ، ولكن كما تمت مناقشته لاحقًا ، لن يختفي الضغط البريطاني وممارسة الضغط. يمكن للمملكة المتحدة أيضًا أن تستمر في المشاركة في المشاريع والسياسات الأوروبية ، على سبيل المثال. مثل النرويج وسويسرا اختارت أن تفعل مع شنغن الجدول الزمني للتفاوض على انسحاب بريطاني Prot Court of 16 من خلال اختبار ama saarstyingالمادة ٥٠ ، فإن البريطاني الذي لديه تعادل سيضع سوابق لأي انسحاب في المستقبل[٣٥].

كما ذكر أعلاه ، هناك مخاوف من أن هذا قد يشجع الأعضاء الآخرين على التهديد بالانسحاب إذا فشلوا في الوصول إلى طريقهم. كما يمكن أن يثير تساؤلات سياسية حول اتجاه التكامل الأوروبي ، وهي قضية تم بحثها لاحقًا في الورقة.يمكن أيضًا أن يجعل الانسحاب البريطاني خيار طرد دولة عضو أكثر معقولية. مقارنةً بالانسحاب ، سيكون طرد العضو تحديًا سياسيًا أكبر وكابوسًا قانونيًا ، بسبب احتمال وجود تحديات قانونية لا نهاية لها من الحكومات والأفراد.

سيكون طرد عضو من منطقة اليورو أكثر صعوبة وربما أقرب إلى المستحيل. ومع ذلك ، فإن تجارب الانسحاب البريطاني يمكن أن توفر شكلاً من أشكال الإرشاد للطرد. حتى لو ظلت إمكانية الطرد غير جذابة للغاية. تجربة التعامل مع بريطانيا قد تزيد الدعوات بأن يحدث هذا أو يتم التهديد به.

وتعني صعوبات الطرد أيضًا أنه في حالة عدم بذل جهود كافية من قبل بقية الاتحاد الأوروبي لمحاولة منع بريطانيا من الانسحاب ، فقد يتم النظر إلى أي شخص معادل ، خاصة في بريطانيا. كطرد سلبي. العدالة ، التي قد تكون غير قادرة على سماع أو تسوية جميع القضايا الضرورية المتعلقة بالمملكة المتحدة خلال العامين ، أو مهما طال الوقت الذي تستغرقه مفاوضات الانسحاب هناك احتمال وجود بعض السيناريوهات المتطرفة المعترف بها التي تؤخر الانسحاب. على سبيل المثال ، قد تختار المملكة المتحدة إجراء استفتاء ثان للتحقق من استعداد الشعب البريطاني لقبول اتفاقية السحب ، والتي ربما لم تكن واضحة عندما صوتوا لأول مرة بالانسحاب[٣٦].

إن موقف اسكتلندا فيما يتعلق بعضوية الاتحاد الأوروبي يخضع بالفعل لبعض الشكوك والجدل. "على الرغم من أنه من غير المحتمل حدوث ذلك حاليًا ، فقد كانت هناك دعوات بين الحين والآخر لإسكتلندا المستقلة لإجراء استفتاء خاص بها بشأن عضوية الاتحاد الأوروبي. وقد يشجع احتمال الانسحاب البريطاني سن البعض داخل ELعلى التصرف كما لو أن المملكة المتحدة لم تعد عضو. في الواقع ، مع غياب المملكة المتحدة بالفعل عن

العديد من منتديات الاتحاد الأوروبي مثل منطقة اليورو ، فقد يجد بقية الاتحاد الأوروبي أنهم ينمون إلى ترتيب حيث تغيب المملكة المتحدة. قد تبدو البطانة الجانبية للمملكة المتحدة مثمرة طريقة التعامل مع التعادل. ومع ذلك ، فإن الإطار الزمني قد يعني أن بقية دول الاتحاد الأوروبي ستنتظر عدة سنوات. وستكون هناك الكثير من الفرص للإحباط والعداء للتطور على كلا الجانبين ، خاصة إذا أعقب ذلك توترًا محاولة إعادة التفاوض على العلاقة[٣٧].

الخاتمة

يمكن من خلال ماتقدم أن نعتبر هذه السناريوهات محاولة لقراءة مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الانسحاب البريطاني فهو يمثل محاولة لفهم ما يمكن أن نعتبره واقع الاتحاد الأوروبي فهل فعلاً سيؤدي الانسحاب البريطاني مستقبلاً إلى تفكك وتراجع الترابط الاوروبي خاصة بين الدول الأوروبية الكبرى لكن الدلائل تشير الى ترابط وتماسك في الاتحاد الاوربي خاصة بعد ان واجهت تحديات كبرى ، كانت من الممكن ان تتفككه ، فالانسحاب البريطاني فتحة النافذة الاولى لهذا التفكك لكن برأي الباحثة ، اثبت الاتحاد الاوربي قوته وصلابته في تصدي لهذه الازمة ، فضلاً عن ازمات الطاقة والحرب الروسية الاوكرانية ، كل هذا ضمن سرعة استجابة تعتبر ممتازه في ظل ضروف استثنائيه فضلاً عن وحدة الموقف في ابرام استراتيجيات تحت مظلة الاتحاد الاوربي .

الهوامش

---

(١) **Amadeo, K. (2021). Largest Economies in the from Retrieved World. Balance: https://www.thebalance.com/world-s-largest**

(٢) **باسم راشد ، " الاتحاد الأوروبي أمام خطر التفكك " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ٢١٦ ، أبريل ٢٠١٩ .**

(٣) **رامي حميد ، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي .. دراسة في الاسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية ، المجلة الجزائرية للدراسات.**

(٤) **راضية مزاني ، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي .. الدوافع والانعكاسات ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، الجزائر ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، أبريل ، ٢٠١٩**

(٥) **سلوي بن جديد ، " تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي " ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ٢٠٦ ، أكتوبر ٢٠١٦ .**

(٦) **يناس عبد الله ، ما بعد بريكست : هل تفقد " لندن " مكانتها المالية في العالم ؟، (بيروت : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، تاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٩) .**

(٧) **بسام جونى ، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، (لبنان : بيروت ، وزارة الصناعة اللبنانية ، فبراير ٢٠١٧) .**

(٨) **يناس عبد الله مرجع سبق ذكره ص ١٤**

(٩) **بسام جوني : مرجع سبق ذكره ص ١٥**

(١٠) **راضية مزاني : مرجع سبق ذكره ص ١٥**

(١١) **باسم راشد : مرجع سبق ذكره ص ١٩**

(١٢) . European Parliament. (n.d.). The Enlargement of the Union. Retrieved from The European Parliament: https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/s.

(١٣) Depmpsey, J. (2019). Europe's Enlargement Problem. Retrieved from Carnegie Europe: https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/8020.

(١٤) Tidey, A. (2022). EUROPE NEWS 'Historic moment': EU opens accession negotiations with Albania and North Macedonia. Retrieved from Euro News: https://www.euronews.com/my-europe/2022/07/19/historic-moment-eu-opens- accession-negotiations-with-albania-and-north-

(١٥) Depmpsey, J. (2019). Europe's Enlargement Problem. Retrieved from Carnegie Europe: https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/8020.

(١٦) Downes, J.F., & Loveless, M. (n.d.). Who center-right parties adopt hardline positions on immigration at their peril. Retrieved from The Loop: https://theloop.ecpr.eu/why-centre-right-parties-adopt-hardline-positions-on-immigration-at-their-peril/.

(١٧) جيهان برسوم بخيت ، دراسة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والنتائج المترتبة عليه ، (القاهرة ، وزارة المالية ، الادارة العامة للمعلومات الاحصائية ، يونيو ٢٠١٨) .

(١٨) جيمس بلاك وآخرون ، الدفاع والأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي : فهم التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي ، تقرير الاستعراض العام ، مؤسسة راند ، ٢٠١٧.

(19) . Global Detention Project. (2022). The Ukraine Crisis Double Standards: Has Europe's Response to Refugees Changed?. Retrieved from ReliefWeb:https://reliefweb.int/report/ukraine/ukraine

(20) European Council. (n.d.). EU response to Russia's invasion of Ukraine. Retrieved from European Council https://www.consilium.europa.eu/en/policies/eu-.

(21) Kazmin, A. (2022). Italy still needs Mario Draghi .

(22) Beauchamp, Z. (2022). Europe's other threat to democracy https://www.vox.com/23009757/hungary-election-results-april-3-2022-orban-putin.

(٢٣) محمد يوسف مرجع : سبق ذكره ص ١٣

(٢٤) محمد يوسف مرجع سبق ذكره ص ١٢

(٢٥) جيمس بلاك وآخرون مرجع سبق ذكره ١٦

(٢٦) جيهان برسوم بخيت مرجع سبق ذكره ص ١٨

(٢٧) جيهان برسوم بخيت مرجع سبق ذكره ٢١

(٢٨) جيمس بلاك وآخرون مرجع سبق ذكره ٢٤

(٢٩) باسم راشد مرجع سبق ذكره ١٨

(٣٠) راضية مزاني مرجع سبق ذكره ٤٢

(٣١) باسم راشد مرجع سبق ذكره ص ٣١

(٣٢) باسم راشد مرجع سبق ذكره ٤٥

(٣٣) جيمس بلاك وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٣٩

(٣٤) محمد يوسف مرجع سبق ذكره ٢٧

(٣٥) جيمس بلاك وآخرون مرجع سبق ذكره ٢٧

(٣٦) جيهان برسوم بخيت مرجع سبق ذكره ٣١

(٣٧) محمد يوسف مرجع سبق ذكره ٣٨